

## تقرير للجنة الدولية لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية تقرّ فيه بانتهاكات حقوق الفلسطينيين بأشكال وطرق متعددة

جنيف، ٣١/١/٢٠١٣. \* [ملخص]

قامت اليوم اللجنة الدولية لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بنشر نتائج تحقيقها بخصوص الآثار المترتبة على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بسبب المستوطنات الإسرائيلية.

وينصّ التقرير على انتهاك العديد من حقوق الإنسان للفلسطينيين وبأشكال وطرق مختلفة وذلك بسبب وجود المستوطنات.

تأتي هذه الانتهاكات بشكل مترابط، وتشكل جزءاً من نمط شامل من الانتهاكات يميّزها بالأساس رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والتمييز المنهجي الذي يحدث بشكل يومي ضد هذا الشعب.

ويقول التقرير إن الحكومات الإسرائيلية ومنذ عام ١٩٦٧ قامت وبشكل علني بإدارة عمليات تخطيط المستوطنات وبنائها وتطويرها وتوطيدها والتشجيع لها، كما شاركت وبشكل مباشر في هذه العمليات وسيطرت عليها سيطرة كاملة.

---

\* المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان:  
<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/Media.aspx?IsMediaPageAR=true&LangID=A>

وصرّحت السيدة كريستين شانيه، رئيسة اللجنة من فرنسا بأنه "وأمثالاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة فعلى إسرائيل أن توقف ودون شروط مسبقة جميع أنشطة الاستيطان".

ويذكر التقرير أن إنشاء المستوطنات وتطويرها يتم لمصلحة اليهود الإسرائيليين الحصرية. ويتم رعاية المستوطنات وتطويرها وذلك من خلال نظام فصل تام ما بين المستوطنين وبقية السكان الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقوم القوانين والنظم العسكرية الصارمة بتسهيل ودعم نظام العزل هذا وكل ذلك على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

وقالت السيدة أسماء جهانجير، عضوة اللجنة من باكستان: "نحن ندعو اليوم الحكومة الإسرائيلية لضمان المساءلة الكاملة عن جميع الانتهاكات، ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب وضمان العدالة لجميع الضحايا".

ويذكر التقرير بأن إسرائيل ترتكب انتهاكات خطيرة لالتزاماتها النابعة من وجوب احترام حق تقرير المصير والقانون الدولي الإنساني. ويخلص التقرير إلى أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ينشئ اختصاص هذه المحكمة بخصوص نقل السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقالت السيدة يونيتي داو، عضوة اللجنة من بوتسوانا: "إن حجم الانتهاكات المرتبطة بسياسات السلب والطرده والهدم والتشريد من الأرض التي تقوم بها دولة إسرائيل تدلّ على أن انتهاكات حقوق الإنسان هذه تأتي على نطاق واسع. إن الدافع وراء العنف والترهيب الموجه ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم يهدف إلى دفع السكان المحليين بعيداً عن أراضيهم، والسماح بتوسيع المستوطنات." ويذكر التقرير أن الشركات الخاصة. سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. مكّنت هي أيضاً وقامت بتسهيل عملية بناء المستوطنات ودرّت الأرباح منها.